المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 80/ شهر اذار/ سنة 2024

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X

https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

انعكاس الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة [2004-2020]

The reflection of foreign direct investment on some economic indicators in Iraq for the period

عباس علي حسن / الباحث أ. م. د. اقبال هاشم مطشر / المشرف

Abbas ALI Hassan Iqbal Hashem Mutashar

AbbasgoALI@uomustansiriyah.edu.iq ahaeder2009@uomustansiriyah.edu.iq

الكلمات الرئيسية: الاستثمار الاجنبي، المناخ الاستثماري، الاقتصاد العراقي.

Keywords: foreign investment, investment climate, Iraqi economy

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد اهم المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق, ولعمل الجاد على ضرورة وجود مؤسسات فاعلة وتشريع قوانين تعمل على المعوقات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اضافة الى افتقار العراق الى امكانيات التعامل لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ويشكل ذلك مشكلة اوعائق امام تحقيق نهضة الاقتصاد العراقي. اذ تم الاعتماد في البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، وكيفية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشر في العراق، وان اهم استنتاج للبحث هو ضعف البيئة الاستثمارية في العراق، نتيجة الاوضاع السياسية والنزعات والحروب التي يمر بها العراق خلال فترة الدراسة، مما ادى الى عدم جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة واهم توصية هي العمل على حماية المستثمر الاجنبي فضلاً المحلي من خلال تشريع القوانين التي تخدم الاستثمار والقضاء على الصراعات السياسية والحروب والنزاعات.

Abstract

The research aims to identify the most important obstacles that prevent attracting direct foreign investment to Iraq, and to work hard on the necessity of having effective institutions and legislating laws that work on the obstacles facing foreign direct investment in Iraq, in addition to Iraq's lack of dealing capabilities to attract foreign direct investment, and this constitutes a problem or An obstacle to achieving the renaissance of the Iraqi economy. As the research relied on the descriptive analytical method in studying foreign direct investment in Iraq, and how to attract foreign direct investment in Iraq, and the most important conclusion of the research is the weakness of the investment environment in Iraq, as a result of the political situation, tendencies and wars that Iraq is going through during the study period, which It led to not attracting direct foreign investments and the most important recommendation is to work to protect the foreign investor as well as the local one through the legislation of laws that serve investment and the elimination of political conflicts, wars and disputes

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 80/ شهر اذار/ سنة 2024
تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

المقدمة.

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من المواضيع المهمة في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد النصف الثاني من القرن العشرين و اذ ان كثير من الدول النامية تتسابق في ما بينها على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها، والاستثمار الاجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الاموال عبر الحدود الاقليمية للدول، فالاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في مجموعه من المنافع الاقتصادية للدولة منها ، العمل على خلف فرص العمل ومن ثم القضاء البطالة وكذلك زيادة ايرادات الدولة وتقليل العجز في موازنتها العامة، لذلك يعمل العراق على تهيئة البيئة والمناخ الاستثماري الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال تشريع مجموعة من القوانين التي تخدم عملية الاستثمار الاجنبي المباشر.

مشكلة البحث.

افتقار العراق الى امكانيات التعامل لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وهل يشكل ذلك مشكلة او عائق امام تحقيق نهضة الاقتصاد العراقي ؟

فرضية البحث. ينطلق البحث من فرضية مفادها :

يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تطور الاقتصاد العراقي ونموه وحل مشاكلة الاقتصادية من خلال زيادة حجم التدفقات الاستثمارية والانفتاح على الاسواق العالمية .

اهمية البحث.

تأتي اهمية البحث من الدور المهم والفاعل والمؤثر الذي يتركه الاستثمار الاجنبي المباشر، على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم مدى فاعلية التحول من الاسلوب الطارد للاستثمار الاجنبي المباشر الى الاسلوب الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر .

هدف البحث.

يهدف البحث الى دراسة وتحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق , على مستوى الاقتصاد الكلي وبيان دور الاستثمار الاجنبي المباشر في معالجة وحل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاعتماد على الايرادات النفطية لتمويل النفقات العامة للموازنة مع توضيح إمكانية الاستفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى الاقتصاد العراقي .

منهجية البحث.

تم الاعتماد في البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ، وكيفية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشر في العراق.

الحدود المكانية والزمانية للبحث.

1- الحدود المكانية : اتخذ البحث من العراق حدوداً مكانية له .

2-الحدود الزماني: المدة من (2004 – 2020).

هيكلية البحث: لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى مبحثين اضافة الى المقدمة والاستنتاجات والتوصيات وكالآتي: يتضمن المبحث الأول الاطار النظري لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ويتكون من مطلبين المطلب الأول يتضمن مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، في حين يتضمن المطلب الثاني اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر، بينما تناول المبحث الثاني تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمده (2004-2020)، إذ يتكون من مطلبين ايضا، يتضمن المطلب الأول واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق واتجاهات وتغيره ونموه، في حين تضمن المطلب الثاني تحليل واقع ومؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

المبحث الأول

الاطار النظري لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الأول: مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر

اولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك عدة تعاريف للاستثمار الاجنبي المباشر

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: هو استثمار حقيقي طويل الاجل في اصول انتاجية، اذ ان المستثمر الاجنبي يستخدم درجة مهمة من التأثير في ادارة المشروع (الانتاجي)، في الدولة المضيفة غير دولة الام، والاستثمار الاجنبي هو من التحويلات المالية التي لا تمثل عبء مديونية، ويشمل كل المعاملات الأولية بين طرفين الطرف الأول المحلي والطرف الثاني الاجنبي، وايضا المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات الاجنبية (السامرائي،2002 : 14).

2- الاستثمار الأجنبي المباشر: هو كل استثمار يضمن علاقة طويل الاجل ويعكس مصالح مستمرة لطرف مقيم في اقتصاد ما سواء كان شركة او افراد، في منشأة مقيمة في اقتصاد دولة آخر، ويتضمن درجة متفاوتة لتلك المشروعات الاستثمارية وأدارتها، ويضمن الاستثمار الأجنبي المباشر كل من الصفقة الأصلية بين الطرفين المحلي والاجنبي(ايوب ،2005 : 13) .

3- الاستثمار الاجنبي المباشر: هو عبارة عن تيار من الانفاق على العديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع وطرق والآلات والمعدات والمكائن وهو ايضا الاضافة الى المخزون مثل المواد الأولية او السلع نصف مصنعة والوسيطة او السلع النهائية والإنشاءات والمباني خلال فترة زمنية معينة، وايضا هو اضافة الى رصيد، السلع الرأسمالية او يحل محل السلع التي استهلكت (الشمري، 2015: 66).

4- الاستثمار الاجنبي المباشر: هو توظيف النقود في اصل او ملكية او ممتلكات او مشاركات محتفظة بها للمحافظة على المال او تنمية سوء بأرباح دورية، او زيادة في قيمة الاموال في نهاية المدة او بمنافع مادية. ويتمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في المشروعات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الاجنبي من خلال مزيج من رأس المال النقدي والمعرفة والخبرات والمهارات الفنية والتقنية والادارية (قبال ، 2013 :17).

5- الاستثمار الاجنبي المباشر: هو عملية مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية وقانونية، اي ان الاستثمار الاجنبي المباشر له جانبان: الجانب الاول: هو الجانب الاقتصادي والجانب الثاني : هو الجانب القانوني، الذي لا يقل اهمية عن الجانب الاقتصادي، اي ان مصطلح الاستثمار الاجنبي المباشر يرجع عموماً الى اللغة الاقتصادية , لذا فأنه كان محل اهتمام من قبل رجال الاقتصاد قبل ان يتصدى له فقهاء القانون بالبحث والتحلي، والتعريف(السامرائي،2006 : 47) .

6- الاستثمار الاجنبي المباشر: هو الاستثمار الذي يملكه ويديره المستثمر الاجنبي او يملك جزء منه او يملكه ملكية كاملة ويكفل له حق الادارة(مبروك، 2013 : 31) .

ثانياً : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر: تكمن اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي(الذيابي، محمد ، 2018 : 1003).

1- يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في رفع معدلات الادخار المحلي في البلدان المضيفة، وكذلك الاستثمار الاجنبي يعبر عن تمويل تدفق الموارد الخارجية الى الدولة المضيفة , ويمكن ان يشمل التمويل، عمليات الشراء من المستثمر الاجنبي لحقوق الملكية لرأس المال في مشروع الاستثمار الاجنبي واعادة الارباح التي حققها المشروع(ايوب، 2005 : 21).

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

2- يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر بصفة رئيسية بنقل التكنلوجيا الى الدول المضيفة للاستثمار من خلال القواعد القانونية الضابطة للاستثمار، كما يسمح له بأ نشاء مشروعات تلائم التطور الاقتصادي والتكنلوجي، والتي قد لا تستطيع الشركات المحلية والوطنية القيام بها. كما ان الاستثمار الاجنبي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية الطويلة الاجل اذ ان الاستعانة برأس المال الاجنبي يؤدي الى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات(السامرائي، 2006 : 29).

3- الاستثمار الاجنبي المباشر يعد عاملاً وسيطاً مهماً ووسيطاً في عملية التحول الاقتصادي ولا تكمن اهمية فقط في توفر الاموال اللازمة لشراء الآلات والمعدات والمصانع والمكائن، بل له الدور الكبيرفي نقل التكنولوجيا ولإدارة المتطور والتنظيم، كما ينتج الاستثمار الأجنبي اثار الانتشار في الاقتصاد المحلي مع الموارد المحلية من خلال التشابك والمنافسة والتقليد التدريب

4- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد باعتباره قوة دافعة للاقتصاد الكلي، اي ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحسن من قدره الاقتصاد المحلي على التفاعل مع الاقتصاد الدولي والمشاركة في العملية الانتاجية الدولية، بحيث يكون هذا شيء اساسي من الطريق او الاسلوب الذي يجعل الاقتصاد المحلي اكثر كفاءة بالارتباط بالاقتصاد العالمي في العملية الانتاجية الدولية. ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر اهم عناصر التمويل الخارجي في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية(الشمري،2015 :73). ان دور الاستثمار الاجنبي المباشر يتبين من خلال، زياده حجم الاستثمار يمكن ان يؤدي الى زياده معدل النمو عن طريق زيادة القيمة المضافة ويخلق فرص العمل لتشغيل العاطلين عن العمل، كذلك يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى تنشيط وتحفيز دور الاستثمار المحلي مثل اضافات الى تراكم رأس المال داخل الاقتصاد من خلال وعدد المشاريع وقيمتها الانتاجية وايظا نقل التكنولوجيا الحديثة، كذلك تسطيع بعض الصناعات من دخول سلعها الى الاسواق المحلية(عبود، 2018 : 263)، وان الاستثمارالاجنبي المباشر له دوور هام في المساهمة في الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة والفعلية، كذلك يساهم في سد فجوة تدريب العاملين وتوفير المهارات المطلوبة للعاملين، وايضا له اثر على ميزان المدفوعات، والتوظيف والانتاج، ويمكن ان يوفر الاستثمار الاجنبي المباشر البنى التحتية والمطارات والجسور والموانئ ومحطات توليد الطاقة، كذلك التوسع في التجارة الخارجية وكذلك توفير الوظائف وتسريع عملية التنمية الاقتصادية العراق بعد العام 2003.

المطلب الثاني: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر: للاستثمار الاجنبي المباشر أشكال عديدة ومتنوعة ولكل نوع منها مميزات، لذلك هناك تباين في اختيار اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهه نظر المستثمر الاجنبي والبلد (المضيف)، وكذلك هذا يعتمد على طبيعة العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والبلد المضيف. ومن اشكال الاستثمار الاجنبي المباشرهي:

1- الاستثمار المشترك: هو استثمار اجنبي قائم على اساس المشاركة مع رأس المال المحلي الخاص او العام ، على اساس نسبة متفاوتة تحدد حسب القوانين المنظمة لتملك المستثمر الاجنبي في الدولة المضيفة يقلل المشروع المشترك للمستثمر الاجنبي المخاطر التي يتعرض المستثمر الاجنبي في البلد المضيف، اما البلد المضيف فهو يستفاد من المشروع المشترك، انه يمارس دور رقابي على الاستثمار الاجنبي والحفاظ على الثروة الوطنية وكذلك الحصول على الخبرات والمهارات الادارية والفنية(الساعدي،2020: 22).

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي:هذا النوع من الاستثمار يكون على العكس من الاستثمار المشترك، حيث هنا في الاستثمار المملوك تكون الاستثمارات بالكامل للمستثمر الاجنبي بالتالي، هذا يوفر له حرية الانفراد والتصرف بالإدارة والاستقلال عن اي طرف بالدول المضيفةويتمثل هذا النوع من الاستثمار بأنشاء فروع جديده للشركات المتعددة الجنسيات، او فروع للشركات المحلية داخل الدول المضيفة، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر افضل الانواع بالنسبة للمستثمر الاجنبي، في حين لا تفضل الدول المضيفة هذا النوع من الاستثمار خشية من التبعية الاقتصادية والسياسية للشركات المتعددة الجنسيات واحتكار أسواق الدول المضيفة (شلغوم 2012: 25).

3- استثمار مشروعات او عمليات التجميع: تنشأ هذه المشروعات من عقد اتفاقية بين الطرفين هما المستثمر الاجنبي والمستثمر الوطني عام او خاص، يقوم بموجبها الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بالمواد الاولية ومكونات انتاج منتوج معين مثل صناعة السيارات لتجميعها لتصبح منتج نهائي، وفي اغلب الاحيان يقوم الطرف الاول بالخبرة والتصميم الداخلي للمصانع وطرق التخزين والتجهيز الرأسمالي مقابل عائد وارباح معينة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين الاجنبي والمحلي (ابو قحف،2001: 491).

4- الاستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة الإقليمية، والتي تسمح بدخول الواردات اليها من دون اي ضرائب او رسوم كمركية، ومن ثم تقوم بتصدير المنتجات منها بعد اجراء العمليات المطلوبة عليها، ومن اهم الاهداف التي تسعى الدول المضيفة لها من انشاء المنطقة الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، واعطاء حرية اكبر للتملك واعطاء حرية اكبر لتحويل الاموال الى خارج الدول المضيفة، كذلك تقديم التسهيلات والحوافز الغير متوفرة في المناطق الاخرى من الدولة المضيفة (الحسن ،3014: 27).

المبحث الثاني

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (2004 – 2020)

المطلب الأول: بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

البيئة الاستثمارية هي البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار والتي تتيح للمستثمرين ورجال الاعمال امكانية او فرصة استثمار اموالهم في افضل فرصة استثمارية استنادا الى الدراسات المالية والاقتصادية التي تجري من قبل المتخصصين لهذه الفرص وتتأثر البيئة الاستثمارية لدولة ما بما يحيط بها من الدول الاقليمية بما فيها من مقومات مشجعة للاستثمار او عوامل مؤثرة بشكل سلبي على عملية الاستثمار عموما فان ذلك يؤثر في البيئة الاستثمارية للدولة اذ لايمكن ان تكون بعيدة عن التأثر بالمحيط الاقليمي ولاسيما توجد علاقات اقتصادية مع هذه الدول وكذلك فان التأثر والتأثير يصبح متبادل ولكن الدولة الاقوى سياسيا واقتصاديا تكون مؤشرة في الطرف الآخر بشكل اكبر وقد يكون التأثير ايجابي او سلبي وبالتالي فان القرارات السياسية وبالتالي الاقتصادية سيكون لها الاثر الواضح في تنمية الاستثمارات وبما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني.

اولا: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر

1-دور الاستثمار الاجنبي في ظل قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006

إن الهدف من اصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 فهو تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكامه في السوق المحلية والاجنبية، ووفقاً الى هذا

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

القانون يتم منح المشاريع من امتيازات وضمانات وتسهيلات اضافية واعفاءات من الضرائب والرسوم، اضافة ال ذلك، اصدار قانون رقم (39) لسنة 2004 (العبيدي ، 2020).

ثانيا: البيئة الامنية للاستثمار الاجنبي المباشر

ان فقدان الامن من العوامل الطاردة بشدة للاستثمار الاجنبي اذ من المعلوم ان رأس المال يبحث او يتجه نحو المناطق الاكثر امناً فبالتالي هناك علاقة طردية بين توفر الامن والاستثمار الاجنبي وهذا الاستقرار الامني غير متوفر في العراق بالنسبة للمستثمر الاجنبي، بسبب الوضع الامني الغير مستقر.

ثالثا: الاجراءات الادارية للاستثمار الاجنبي المباشر: تواجه عملية الاستثمار الاجنبي في العراق اجراءات ادارية معقدة اضافة الى مشكلة الفساد المالي والاداري وذلك من خلال الرشوة والعمولات غير القانونية ولا يستثنى العراق من ذلك وعليه لابد من اتخاذ الخطوات اللازمة التي تعزز عمل الدوائر الرقابية ونشر ثقافة النزاهة.

المطلب الاول : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق واتجاهات وتغيره(نموه)

كانت بداية الاستثمار الاجنبي المباشر الاولى في العراق منذ اكتشاف النفط في العام 1972، اذ قامت الحكومة العراقية بالاستعانة بالشركات الاجنبية في حينها التنفيذ وانجاز مشاريع متطورة بسبب قلة الامكانات العراقية تم الاستعانة بالشركات الاجنبية , وبعد العام 1959 دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديده من الانماء والتطور تم انشاء مجلس الاعمار بموجب القانون رقم (23) لسنة 1950، وذلك بناءا على اتفاق بين الحكومة العراقية والبنك الدولي لاقراض العراق مبلغاً قدرة (12,800) مليون دولار لانشاء المجلس وكبداية لعملة في تمويل (مشروع راي وادي الثرثار)، حيث اشترط البنك الدولي الى ان يقوم العراق بتأسيس (وكالة مستقلة للتنمية) تمثلت بأنشاء مجلس الاعمار. اذ تم الاستعانة بعدد من الشركات بعد عقد عدد من الاتفاقيات معها، وفي الستينيات من القرن الماضي ظهرت طرق جديده في التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الاجنبية، اذا تم تأميم عدد من الشركات الاجنبية ومصادرتها والتحول الى جانب الدول الاشتراكية في تنفيذ مسار التنمية الاقتصادية بدل من الدول الغربية، وهنا يكون التعامل وفق منظور سياسي وليس فني او اقتصادي مع الشركات الاجنبية، اما بعد عام 2003 وفي خضم الظروف الاقتصادية والسياسية اصبح الزاما على الحكومات العراقية المتعاقبة التعامل مع الشركات الاجنبية، وذلك لكونها مصدر مهم في استقطاب راس المال الضروري لتنفيذ خطط الانتاج ورفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية. ان الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لا يوجد له اي دور قبل العام 2003 , لكن بعد العام 2003 شهد العراق تطورات في كل الجوانب وخاصة السياسية والاقتصادية والامنية، كانت من اهمها انهيار النظام الشمولي الاقتصادي والسياسي في العراق، اي ان الاقتصاد تحول من نظام التخطيط المركزي الاشتراكي وتدخل الدولة في الحياه والنشاط الاقتصادي، الى اقتصاد السوق وتبني اصلاحات اقتصادي بواسطة منظمات منها صندوق النقد الدولي(الحسيني: 298)، لما يمتلكه من وسائل رقابي ة، وقد وقع العراق اتفاقية (خطاب النوايا) الذي تتضمن السياسات الاقتصادية التي تنهجها الدول في المراحل القادمة، بعد التحسن في الوضع الامني في العراق والوضع الجيد.اما في العام 2006 صدر قانون رقم (13) العام 2006 والذي كان الغرض منة دفع عجلة النمو والتنمية في العراق وجلب الخبرات التقنية والادارية وتوفير فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات الاجنبية

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

ولكن أيضا هناك عده عقبات تواجه المستثمر الاجنبي في العراق منها عدم الاستقرار الامني والفساد الإداري والمالي وعدم تأهيل البنية التحتية وغيرها كثير (جاسم، 2017 :417) وايضا بعد قانون الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل هيئة الاستثمار قانون (13) في العام 2006 وتشكيل هيئات الاستثمار في المحافظات التي تكون مسؤوليتها عن الاستثمار في المحافظات وتخطيط الاستثمار داخل المحافظات والاقاليم ومنج اجازات الاستثمار، بالنتيجة اصبح الزام الحكومة العراقية على توفير بيئة خصبة لجذب الاستثمارات الاجنبية وتوفير البنية التحتية التي يعاني منها العراق وتدهور الخدمات وتدهور جميع القطاعات الاخرى الصناعية والزراعية والانتاجية وضمور هذه القطاعات وزياده معدلات البطالة، اذ ان الاستثمارات لها الدور الكبير في معالجة جميع الاختلالات الهيكلية في جميع القطاعات(الحسيني: 297).وان العراق والاقتصاد العراقي بحاجة ماسة للاستثمارات الاجنبية لكي ينهض بواقع الاقتصاد العراقي بعد معاناه طويلة وويلات، وبعد تدمير مؤسساته العسكرية والمدنية وبنية التحتية واثقال كاهله بالديون، وبعد الاحتلال الامريكي ودخول العراق حرب الارهاب وتراجع القطاع الصناعي والزراعي وسوء الخدمات وتدهور القطاعات الاخرى. تعرض العراق بعد العام 2003 الى عمليات التخريب وتدمير البنية التحتية للبلد وتدمير الطرق والجسور والطاقات الكهربائية وغيرها (عبادي، حبيب، 2015: 8)، اذ ان الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق عام 2003 الذي كان من المؤمل ان يعمل الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد العام 2003 الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وكذلك جلب الخبرات والمهارات التقنية والادارية لتنمية المهارات والموارد البشرية وتشغيل العاطلين عن العمل لتشجيع الاستثمارات الاجنبية، وكذلك اقامة مشاريع استثمارية في العراق وتشجيع المشاريع القائمة ومنح امتيازات واعفاءات وغيرها على كل الأصعدة، ولكن لايزال الاستثمار في العراق غير مجدي وضعيف وذلك لعده اسباب رغم صدور قانون (13) في العام 2006 للاستثمار بسبب ضعف الوضع الامني والسياسي المضطرب في العراق , وكذلك عدم وجود بنية تحتية جيدة وارض خصبة وبيئة سليمة للاستثمارات الاجنبية (عواد، واخرون، 2020 :9).

المناخ الاستثماري:

يشمل مناخ الاستثمار في العراق يشمل جميع الاوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية وجميع هذه العناصر تتكون منها البيئة الاستثمارية، ويجب ان تكون هناك ادارة جيدة وصحيحة للاقتصاد الكلي، واقل حجم من رأس المال البشري ، وكذلك التطور المالي ، حيث قام العراق بوضع قوانين وتشريعات جديده لتنظيم عملية الاستثمار الاجنبي في العراق من خفض التعريفية الجمركية وفتح الاسواق وتحرير التجارة ، ان قانون الاستثمار العراقي رقم (13) في العام 2006، ساوى بين المستثمر الاجنبي والمحلي (العراقي) في جميع القوانين والامتيازات للمستثمر باستثناء الاراضي والعقارات اذ اعطى القانون بموجب المادة (11) الحق للمستثمرين الاجانب ففي استئجار الأراضي للمشروع المستثمر الاجنبي، او مساطحه هذه الاراض لمدة زمنية لا تتجاوز (50) سنة ويمكنن تجديد هذه المدة بموافقة الهيئة الوطنية للاستثمار وان تراعي مدة (50) عام، جدوى المشروع الاقتصادية الوطنية، ان الشركات والمستثمرين الاجانب قلقون بشأن إقامة مشاريعهم الاستثمارية على ارض مستأجرة ، لكن في المحافظات الشمالية يعطي القانون ملكية مطلقة للمستثمر الاجنبي وهذا نعكس بشكل إيجابي على زيادة حجم

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

الاستثمار الاجنبي المباشر من (16) مليار دولار الى (30) مليار دولار، ويعد العراق بلد الاستثمار القادم في المنطقة وذلك لان العراق بحاجة كبيرة للبنى التحية في جميع القطاعات وحل ازمة السكن بسبب زيادة عدد السكان والنقص الكبير في المباني السكنية لاسيما وان العراق لدية موارد مالية كبير، والعمل على رفع المستوى المعيشي للسكان، بالتالي الاستثمار في قطاع الاسكان استثماراً مضموناً(العقبي , 2011)، اي ان الواقع الاقتصادي في العراق يشير الى ان الفرصة الاستثمارية كبيره في العراق والكثير من الموارد لاتزال غير مستغلة بشكل جيد او افضل استغلال، ورغم كل التشريعات والقوانين التي استخدمتها الحكومات العراقية بعد العام 2003 الان البيئة الاستثمارية في العراق غير محفزه وغير مشجعة للاستثمار، وهناك العديد من العوائق المؤثر على مناخ الاستثمار في العراق ومنها ابرز ما يلي(محمود، 2019:218).

التحديات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

أ- انعدام الشفافية: هي المعلومات التي تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين لكي يتم التنبؤ بالظروف الاقتصادية الداخلية للبلد المضيف، ومن ثم يتم اعداد الخطط الاستثمارية وماتعرضت له البيئة الاقتصادية في العراق من حروب وماخلفة اثر هذه الحروب على الشركات الاستثمارية.

ب- معدلات التضخم الكبيرة: يعدر التضخم من اهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بالتالي يؤدي الى مشاكل بالأسعار منها ارتفاع اسعار السلع والخدمات، ومن ثم ان الاسعار تفقد ميزتها وايظا العملة تفقد قيمتها كمخزن للقيمة ومن ثم يؤدي التضخم الى اختلالات هيكلية عديده في الاسعار والناتج والاقتصاد كلكل وايظا في يخص الإنتاج والارباح التي من المحتمل الحصول عليها ، وبالتالي يؤدي التضخم الى ضعف الحافز على الاستثمار الاجنبي ويظا هيمنة القطاع العام بالتالي ضعف القطاع الخاص .

ج- عدم الاستقرار السياسي والامني : ان الاستقرار الامني والسياسي من اهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الاجنبي في العراق , حيث ان الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين لا يمكن ان يستثمرون من دون امن واستقرار يسود البلد المضيف كما في الواق العراق تسوده الاضطرابات والخلافات السياسية والامنية، ويجب توفير بيئة ملائمة وداعمة للاستثمار في العراق وتهيئة الاجواء الملائمة، فأعلى الرغم صدور قانون الاستثمار رقم (3) في العام 2006 ،الذي وفره العديد من متطلبات الاستثمار الا انه لم يجذب الاستثمار الاجنبي للعراق.

د- الفساد الادري والمالي :يعتبر الفساد الاداري والمالي أيضا من اهم العقبات التي تقف حجر عثره بوجه الاستثمار الاجنبي المباشر , فظاهرة الفساد الاداري والمالي توجد في جميع المجتمعات والازمنة مع وجود الفقر والبطالة والظلم وقمع الحريات في البلدان، ان الفساد الاداري والمالي يعد سبب رئيسي لعرقلة الاستثمار الاجنبي في العراق حيث يحتل العراق المرتبة الاولى عالمياً في الفساد وهذا يشكل ضرراً رئيسياً للنمو الاقتصادي.

هـ - البينة الاساسية: ان العراق يعاني من انهيار في البنية التحتية الاساسية في جميع مرافق الدولة، وخير دليل على ذلك الكهرباء مثلاً التي يتوفر منها (7.5) ميكا واط، والعراق بحاجة الى (15) الف ميكا واط، وايضا المياه غير كافية حيث ان 20% من سكان العراق لا يحصلون على الماء وخاصة سكان الريف، وكذلك الصرف الصحي والطرق والجسور والموصلات وغيرها كثير، وهذا الوضع خاصة بعد العام 2003 مما ادى الى شل الاقتصاد العراقي في جميع

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

قطاعاته الزراعية والصناعية والتجارية والزراعية والخدمية، ومن ثم ارتفاع تكاليف الاستثمار وخفض الارباح بالتالي خفض الاستثمار الاجنبي في العراق بسبب ارتفاع التكاليف وخفض الارباح (محمود ، 2019 :219).

المطلب الثاني : تحليل واقع ومؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2004 -2020)

اولا : تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر

يوضح الجدول (6) مبالغ التدفقات الاستثمارية الواردة للعراق خلال المدة من العام (2004-2020)، من خلال الجدول نلاحظ بلغت اعلى مستوى لها في العام (2012) الى (3400) مليون دولاراً، اما ادنى مستوى لها كان في العام (2020) وصل الى (2859-) مليون دولاراً، من خلال الجدول ادناه نلاحظ تقلبات مستويات الاستثمار الاجنبي في العراق بسبب عدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية وعوامل اخرى كثيرة.

الجدول (1) يوضح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للعراق ومعدل النمو السنوي خلال المدة (2004 -2020)

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %
2004	300	
2005	515	71.6
2006	383	-25.63
2007	972	153.73
2008	1856	90.95
2009	1598	-13.90
2010	1396	-12.64
2011	1882	34.81
2012	3400	80.65
2013	-2335	-168.6
2014	-10176	335.8
2015	-7574	-25.56
2016	-6256	-17.4
2017	-532	-91.49
2018	-4885	818.23
2019	-3508	-28.18
2020	-2859	-18.41

المصدر:UNCTAD,World Invesment Report, 2004-2018

***الاشارة السالبة تعني انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق**

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة بدأت تتدفق الى العراق بعد عام 2004، اذ بلغ حجم الاستثمارات في العراق في هذا العام حوالي (300) مليون دولاراً ، وسبب ذلك الى استقرار في الوضع الامني والسياسي وايضا التخلص من العقوبات الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي والاقتصادي، بعدها في العام 2005 زادت تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى العراق حيث بلغت (515) مليون دولاراً، ثم بعد ذلك انخفض في العام 2006 اذ بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر (383) مليون دولاراً، لأسباب امنية شهدها العراق في تلك الفترة واقتتال طائفي وارهاب، اما في العام 2007 عاد الاستثمار الاجنبي الى الارتفاع حيث بلغ مقداره 2007 حوالي (972) مليون دولارا، ولذلك بسبب التحسن الذي شهده الوضع الامني والاقتصادي للبلد

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

اما في العام 2008 بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر (1856) مليون دولار زاد حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب زياده صادرات العراق النفطية ، اما في العام 2009 فقد انخفض الاستثمار الاجنبي المباشر اذ بلغ (1598) مليون دولاراً, أيضا بسبب الازمة المالية العالمية التي عصفت في الاقتصادات العالمية ، ثم بعد ذلك اخذت الاستثمارات الاجنبية تنخفض في العراق حتى بلغت اقصى حد لها في العام 2014 (10176-) مليون دولاراً، وذلك بسبب عدم استقرار الوضع الامني والازمة المزدوجة التي عاشها العراق منها دخول التنظيمات الارهابية وسقوط ثلث العراق بيدهم، وانخفاض اسعار النفط العالمية التي سببت الازمة الالية في العرق ثم عاد الى الانخفاض في العام 2017 حيث بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر حوالي (532-) مليون دولاراً، بسبب سوء الاوضاع الامنية والاقتصادية وانتشار الفساد في كل مرافق الدولة العامة ثم اخذ بالانخفاض حتى وصل في العام 2020 الى ما يقارب (2859-) مليون دولار، وسبب هذا الانخفاض هو انتشار وباء كورونا وازمة الاغلاق العالمية بسب الاوضاع الصحية التي عاشتها دول العالم وتعطل كل تجاره العالمية وغلق الحدود مع العراق، ومن خلال التحليل اعلاه يتبن ان تحسن واستقرار الوضع الامني والسياسي يؤدي الى زياده تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق والعكس صحيح .

ثانيا ، تحليل مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر

1- معدل النمو: يعرف الاقتصاديون النمو هو عملية تحول اقتصادية وسياسية واجتماعية ,وان النمو الاقتصادي ما هو الا تصحيح للسياسة الوطنية يتم من خلاله زياده متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك والدخل ومن ثم رفع مستويات المعيشة (جاسم ، 2017 : 8). وبالتالي في اغلب الاحيان يتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية وان الاستثمار الاجنبي المباشر له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال التطور التكنولوجي الذي يحصل عليه البلد المضيف من الاستثمار الاجنبي المباشر، ان تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر.

2- التضخم : إن معدلات التضخم المتصاعدة تعد من المؤشرات التي تؤكد على عدم الاستقرار الاقتصاد الكلي للبلد، وايضا تكون الحكومة والبنك المركزي غير قادر على التحكم في السياسية الاقتصادية الكلية للبلد، كما وان التضخم يجعل من البيئة الاستثمارية للبلد غير ملائمة وضعيفة في جذب الاستثمار الأجنبي، ان للسياسية النقدية دور مهم في التأثير على قرارات الاستثمار والمستثمرين في البلد، لان السياسية النقدية تؤثر تأثير مباشر في الأسعار والتكاليف والأرباح والتسعير، كما وان ارتفاع مستويات ومعدلات التضخم تتسبب في استبعاد الشركات الأجنبية المستثمرة في البلد المضيف بسبب عدم استقرار المستوى العام للأسعار، وارتفاع المستوى العام للأسعار يعتبر عامل طرد وليس جذب للمستثمر والشركات الأجنبية، ويوضح الجدول رقم (2) أدناه ، انه في العام 2004 , كان معدل التضخم بنسبة (32%) وهذه النسبة تعتبر نسبة مرتفعة ، وفي العام 2005 كانت نفس النسبة أيضا (32%) ، وكان سبب ذلك الارتفاع في معدلات التضخم إتباع سياسية نقدية توسعية بسبب الاعتماد على إيرادات النفط لهذه السنوات ونرى إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العامي 2004 و2005 كانت منخفضة فكانت تتراوح قيمتها بمقدار (0.30 ، 0.52) مليار دولاراً، إما بالنسبة لعام (2006) فارتفعت معدلات التضخم بنسبة كبيرة ، وكانت بنسبة (65%) وكان معدل النمو 103% عن العام

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

الماضي وتعد هذه النسبة عالية جداً بسبب زيادة النفقات الحكومية ، وبالتالي لها اثر سلبي على عدم فعالية السياسية النقدية وخلال فترة في العام (2006) بلغ التضخم ذروة ادى ذلك بالمقابل إلى التأثير سلباً على الشركات الاستثمارية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت قيمة الاستثمار إلى (0.38) مليار دولاراً ، إما الاعوام من (2007-2012) نرى خلال هذه الأعوام انخفاض نسبة ومعدلات التضخم المرتفعة وذلك بسبب إتباع سياسية نقدية انكماشية من قبل الحكومة والسلطات النقدية (البنك المركزي) فكانت نسب التضخم ومعدلاته كالاتي (5%، 7% ، 4% ، 3% ، 6% , 5%) ونرى من خلال انخفاض معدلات التضخم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت هذه التدفقات الاستثمارية من الاعوام (2007- 2012) كالاتي (0.97 - 1.86 - 1.60 - 1.40 - 1.9 -3.40) مليار دولاراً على التوالي كذلك الأوضاع الأمنية المستقرة في هذه السنوات ساعدت على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إما السنوات من (2013 – 2018) فكانت نسب ومعدلات المستوى العام للأسعار (التضخم) كانت منخفضة جداً (3% ،2% ، 2% ،1% ،1% ، 0%) على التوالي وأيضا نرى خلال هذه السنوات انخفاض نسب وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ، ولذلك لأسباب عديدة منها ، دخول تنظيمات الإرهابي للعراق وانتشار المليشيات المسلحة في وسط وجنوب العراق وماخلفتة من حروب وصراعات أمنية وسياسية .

3- سعر الصرف: إن سعر الصرف يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي وعلى اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح في البلد المضيف، إي إن التقلبات في أسعار الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً يؤثر على الأرباح الاستثمارية وعلى عوائد الاستثمار في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشروان ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف يؤثر على تكاليف الإنتاج للمشاريع الاستثمارية ويمكن نلاحظ من خلال جدول (2) أدناه يبين ان الأعوام (2004 – 2006) ان سعر الصرف كان مرتفع اذ بلغت قيمة سعر الصرف في هذه الأعوام (1460 - 1474 -1391) دينار عراقي على التوالي و بالمقابل نلاحظ تدفق الاستثمار الأجنبي للفترة ذاتها بلغ (0.30 0.52- 0.38) مليون دولاراً على التوالي وهذه القيم هي قيم متدنية اما الاعوام من (2007 – 2012) فقد تميزت با استقرار أسعار صرف الدينار العراقي وذلك بسبب قيام البنك المركزي العراقي باستخدام سياسية نقدية انكماشية ، فكان سعر الصرف يتراوح في تلك الاعوام (1166- 1217) دينار عراقي على التوالي ، إما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ ان تدفقات الاستثمار الأجنبي ازدادت ,بسبب استقرار أسعار الصرف للدينار العراقي وبالتالي انخفاض مخاطر الاستثمار الأجنبي في العراق لذلك نلاحظ شهد الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً واضحاً حيث نرى ان الاستثمار الأجنبي ارتفع في العام 2007 من (0.97) مليار دولار إلى (3.40) مليار دولار في عام 2012 و كذلك نرى ان الاعوام من (2013 -2018) تميزت باستقرار أسعار الصرف فيها ، إلا إن مع ذلك انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق لأسباب عديدة منها أمنية وعدم الاستقرار السياسي , اما عن أعلى قيمه للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق كانت في سنة (2012) فبلغ حينها الاستثمار الأجنبي (40.3) وبمعدل نمو سنوي (63.5%) ، اما بالنسبة لأدنى قيمه لاستثمار الأجنبي كانت في العام (2014) فبلغت قيمة الاستثمار (10.18) مليار دولاراً وكانت نسبة النمو (335%) , ويتضح من خلال ذلك انه سعر

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

الصرف ليس هو الاعب الوحيد بالاستثمار الأجنبي المباشر وإنما أيضا الوضع الاقتصادي والاستقرار الأمني والسياسي له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق وزيادة تدفقاته(حافظ، 2021 :521).

ثالثا: نوعية المشاريع الاستثمارية التي دخلت فيها الاستثمارات الاجنبية

1- مصادر تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاني الكثير من الدول النامية من محدودية الموارد المحلية والفقر وبسبب ازدياد حجم الانفاق الاستثماري على برامج وخطط التنمية في الدول النامية من اجل تحقيق المعدلات المرغوبة في النمو الاقتصادي وتحقيق زيادة نوعية في مستوى معيشة دخول الأفراد هذا من ناحية ولتنامي العجز المزمن في تلك الدول من ناحية أخرى لجأت المصادر تمويل داخلية وخارجية وكالاتي:

اولاً: المصادر الداخلية للتمويل: تشمل الدين العام الداخلي والمدخرات المحلية والوطنية التي يتم الحصول عليها عن طريق الأفراد والمشروعات أو قد تكون إجبارية عن طريق تشريع الدولة لبعض الإجراءات والقوانين كتمويل العجز بالاقتراض الداخلي، فالمشروع يستطيع تمويل نفسه من مصادر داخلية عن طريق إعادة توظيف الأرباح المعادة وهو بمثابة.

ثانياً: مصادر التمويل الداخلية: تعني تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي تلجأ إليها الدول النامية لتتخطى عجز الموارد المحلية، وقد تقدمها مصادر متعددة الاطراف كالهيئات الدولية والإقليمية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية او مصادر الاقتراض الأجنبية كالمصادر الثنائية الحكومية كالقروض والاعانات والاستثمار الاجنبي المباشر. (محمد، رياض: 421 ، 2013)وتشمل الاتي:

الجدول (2) يوضح معدلات التضخم ومعدلات سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للعراق خلال المدة (2004 –2020)

السنة	معدل التضخم %	معدل سعر الصرف %	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الداخل (مليار دولار)
2004	32	1460	0.30
2005	32	1474	0.52
2006	65	1391	0.38
2007	5	1217	0.97
2008	7	1172	1.86
2009	(4)	1170	1.60
2010	3	1170	1.40
2011	6	1170	2.08
2012	5	1166	3.40
2013	3	1166	(2.340)
2014	2	1166	(10.18)
2015	2	1182	(7.57)
2016	(1)	1182	(6.26)
2017	1	1184	(5.03)
2018	0	1182	(4.89)
2019	البيانـــــــــــــــــات مفقودة		
2020	البيانـــــــــــــــــات مفقودة		

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الإحصائي، سنة 2020.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Data Center---, 2019.

تحليل بيانات الجدول اعلاه مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر (النمو، التضخم، سعر الصرف)

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1-يعد الاستثمار الاجنبي المباشر احد انواع التدفقات المالية، اذ يتضمن انتقال رؤوس الاموال والآلات والتكنلوجيا وتطور المهارات والمعارف الفنية، من دول الى اخرى فضلاً عن الصور والاشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام 2004 وازدادت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وانفتاح العراق على العالم الخارجي الا ان هذه التدفقات ضعيفة واغلبها من الواردات النفطية.

3-ضعف البيئة الاستثمارية في العراق نتيجة الاوضاع السياسية والنزعات والحروب التي يمر بها العراق خلال فترة الدراسة مما ادى الى عدم جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

4- ان المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي تجعل للاستثمار الاجنبي المباشر دور مهم وحيوي في تنمية وتطوير وتحقيق المنافع للاقتصاد العراقي.

ثانيا: التوصيات

1-ضرورة زياده التخصيصات والبرامج الاستثماري و تفعيل القطاع الخاص المحلي من اجل زياده مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي.

2-تقليل الاعتماد على الايرادات النفطيةمن خلال زياده تدفقات الاستثمارية الاجنبية لزيادة الايرادات غير النفطية.

3- العمل حماية المستثمر الاجنبي فضلاً المحلي من خلال تشريع القوانين التي تخدم الاستثمار والقضاء على الصراعات السياسية والحروب والنزاعات.

4- العمل على تبسيط الاجراءات في كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار الاجنبي المباشرمن اجل تطوير وانعاش جميع قطاعات الاقتصاد العراقي.

المصادر والمراجع References:

اولاً :المصادر باللغة العربية

1- أبو بكر عامر حافظ ، اثر بعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد/17، العدد / 53 ، السنة / 2021 جامعة تكريت كلية الإدارة واقتصاد 2021.

2- أثير عبدا لله عليوي، اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع ، العدد / 4 ،السنة / 2016 ، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعلية.

3- احمد كاظم الساعدي ، حماية الاستثمار الاجنبي في القانون الدولي العام، الطبعة الاولى المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2020.

4- أشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحة واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2013.

5-باسم حمادي الحسن، الاستثمار الاجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2014.

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

6-بتول مطر عبادي و باقر كرجي حبيب، سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد / 17 ، السنة / 2015 ، جامعة واسط كلية الإدارة واقتصاد.
7-بندر صقر سالم الذيابي و ابراهيم عبدالله عبد الرؤف محمد ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية العدد/ 66 ، السنة / 2018 ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق.
8-حاتم محمد محمود، قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، مجلية جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد/ 27 ، السنة / 2019 جامعة الفلوجة ، كلية الادارة واقتصاد، 2019.
9-خالد روكان عواد واخرون ، تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنشيط المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة تكريت للعوام الادارية واقتصادية ، المجلد 16،العدد/ 52 ، السنة /2020، جامعة تكريت ، كلية الادارة واقتصاد.
10- دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الاولى مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، .2006.
11- صباح جليل كاظم الحسيني، الاستثمار الاجنبي في العراق الواقع والتحديات، مجله الإدارة واقتصاد ، المجلد/ الثالث ، العدد/التاسع ،كلية الادارة واقتصاد، جامعة كربلاء.
12- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الاولى ، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية ، 2001 .
13- علي قاسم العقبي ، دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد مع اشارة الى محافظة البصرة مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد / 19 ، السنة / 2011 ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد.
14- عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت ،2012.
15- محسن عبد الرضا عبود، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق ، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، العدد/2 السنة /18 ، جامعة بابل، كلية العلوم الصرفة، 2018.
16- محمد سلمان جاسم ، العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد/ 23، العدد / 101، السنة /2017 ، جامعة بغداد، كلية الإدارة واقتصاد.
17- محمد عبد الستار حسين الشمري ،الاستثمار الاجنبي ودورة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، (ب ، ط)،شركة دار الاحمدي للطباعة الفنية ، بغداد،2015.
18- مدحت ايوب، الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي (ب , ط) مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ، ابو ظبي،2005.
19- نزية عبد المقصود محمد مبروك،الأثار الاقتصادية للاستمارات الاجنبية دراسة مقارنة الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2013.
20- هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الطبعة الاولى بيت الحكمة، بغداد، 2002.

تاريخ قبول النشر/2023/2/23 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6

21- سيف محمد عبدالجبار، مصطفى محمد رياض، الاستثمارات الاجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013.
22- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية لبيانات الأنشطة الاقتصادية للفترة (2004- 2020).

ثانيا ، المصادر باللغة الانجليزية

1-UNCTAD,World Invesment Report, 2004-2018
2- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Data Center---, 2019